COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

المنظمات الدولية والإقليمية وقصورها في حل الأزمات في ظل ثورات الربيع العربي (ليبيا نموذج)

إعداد

عادل آدم حمد

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية

كلية أحمد إبراهيم للحقوق
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

ديسمبر ٢٠١٨م

ملخص البحث

عرف العالم عبر مختلف الأزمنة منازعات وتطاحنات عانت منها البشرية وعاشت بسببها فترات عصيبة تفجرت فيها همجية الطغاة، لتفتك وبكل وحشية بالإنسان، وتعصف بما يتوق له الكل من استتباب الأمن والسلم وإشاعة التوادد والتعاون لإسعاد الخلق. ورغم ما أعقب ذلك من صحوة ودعوة إلى استبعاد العنف والتركيز على الحكمة لحل كل النزاعات، وما شهده من مبادرات اتخذت أشكال مختلفة عبر الأزمنة من نداءات وتصريحات وتوافقات وتنظيمات، فإننا لازلنا نعاين الفترة تلو الأخرى نشوب حروب ونزاعات ودخول أطرافها في قتال غير مبالين بما تم الإتفاق عليه متناسيين التزامهم. وبنظرة أكثر تركيزاً نجد أن المنظمات الدولية، وبشكل أكثر تخصيصاً المنظمات الدولية الحكومية، قد لعبت الدور الأبرز على الساحة الدولية والإقليمية باعتبارها المؤسسات العاملة من أجل حل النزاعات والصراعات، وتُعتبر قضية حل المشكلات والصراعات الدولية أحد أهم الأسباب التي تنشأ المنظمات الدولية والإقليمية من أجلها. تواجه ليبيا العديد من التحديات والأزمات الإقليمية والدولية والمحلية ومنها إنتشار المليشيات وتفرق الناس إلى جماعات وإنتشار الثأرات والأحقاد. ومما لاشك فيه بأن هذه المليشيات مواجهة ومدعومة من قوى خارجية وتتبع اجندة غيري ليبية. لا فائدة من أي حوار او مؤتمرات وأتفاقات مالم يكون هناك قوة وجيش على الأرض، ولن يتم ذلك إلا بالقضاء على تلك المليشيات والنزاعات الداخلية وتوحيد الصف والكلمة وترك الأختلافات. كان بالأحرى أن يكون للجامعة العربية موقف واحد والدول العربية كذلك إتجاه الصراع الحالي وإبتكار حلول سياسية وسطية لحل الأزمة، بدلاً من الأختلاف ودعم الأطراف المتصارعة جميعها لشق الصف وإشعال فتيل الحروب.

ABSTRACT

Throughout the ages, the world has known conflicts and tribulations that humanity has suffered and lived through, difficult periods in which the savagery of tyrants has erupted to destroy human beings, and to strike at the aspiration of all to establish peace and security, and to spread strife and cooperation for the happiness of creation. Despite the awakening and call for the exclusion of violence, and the focuson wisdom to resolve all conflicts, and the initiatives that have taken various forms over time from appeals, declarations, consensus and organization, we are still looking after the period of time after the outbreak of wars and conflicts and the partiesinvolved in fighting indifferent to what was agreed They forget their commitment. A more focused view is that international organizations, and more specifically international intergovernmental organizations, have played the most prominent rolein the international and regional arena as institutions working to resolve conflicts. The issue of solving international problems and conflicts is one of the main reasons for the establishment of international and regional organizations. Libya facesmany regional and international challenges and crises, including the spread of militias ,the dispersal of people into groups and the spread of vengeance and hatred. There is no doubt that these militias are confronted and supported by external forcesand follow the agenda of other Libyan. There is no point in any dialogue, conferences or agreements unless there is a force and an army on the ground, and this will only be done by eliminating these militias and internal conflicts, uniting the ranks and theworld and leaving the differences. It was rather that the Arab League has one positionand the Arab countries as well the direction of the current conflict and the creation of moderate political solutions to solve the crisis, rather than differences and support ofall conflicting parties to divide the row and ignite the wars.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion; it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master in International Law and International Relations (MILIR).

……..
Abdi Omar Shuriye
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a dissertation for the degree of Master in International Law and International Relations (MILIR).

……..
Abdulhamid Mohamed Ali Zaroum
Examiner

This dissertation was submitted to the IIUM Academy of Graduate and Professional Studies and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master in International Law and International Relations (MILIR).

……..
Mohd. Darbi Hashim
Head of Programme, School of Advanced Legal and Sha'riah Studies

This dissertation was submitted to the Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws and is accepted as a fulfilment of the requirement for the degree of Master in International Law and International Relations (MILIR).

……..
Ashgar Ali Ali Mohamed
Dean, Ahmad Ibrahim Kulliyyah of Laws

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Adel A. T. Hamad

Signature: ……..……..…… Date:…...…….

الجامعة الإسلامية العالمية–ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٨م محفوظة لـ: عادل آدم حمد

المنظمات الدولية والإقليمية وقصورها في حل الأزمات في ظل ثورات الربيع العربي: ليبيا نموذج

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: عادل آدم حمد

التوقيع:..... التاريخ: .....

أهدي بحثي هذا إلي أمّي وأبي

الشكر والتقدير

انطلاقًا من قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إن عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [إبراهيم:٧] أشكر الله سبحانه وتعالى على فضله أن يسر لي إنجاز هذه الدراسة، وأسأله سبحانه وتعالى أن يزيدنا من فضله، وأن يجعلنا من الشاكرين .

ولما كان الشّكر حق لابد من أدائه، ودَينًا لا بد من قضائه، يطيب لي والمقام هنا لرد الفضل لأهله أن أقدم خالص الشكر وجميل العرفان للمشرف الفاضل والذي تفضل أولًا بالموافقة على الإشراف على إعداد هذه الرسالة، وأعطاني من جهده وعلمه الكثير والكثير، فجزاه الله عني وعن المسلمين خير الجزاء. كما أخص بالشكر والتقدير أيضًا الجامعة الإسلامية بماليزيا والعاملين فيها، الذين يواصلون نهارهم ويسهرون ليلهم من أجل إعلاء منارة هذا الصرح الشامخ.

وختاما أرجو الله في علاه أن تكون رسالتي هذه من العلم النافع الذي يُنتفع به ويُستفاد منه.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب

ملخص البحث باللغة الانجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة التصريح ..... هـ

صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و

الإهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

الفصل الأول: مقدمة وهيكل البحث ١

اولاً: المقدمة ١

ثانياً: مشكلة الدراسة ٣

ثالثاً: أسئلة الدراسة ٣

رابعاً: اهداف البحث ٤

خامساً: أهمية البحث ٤

سادساً: منهجية الدراسة ٥

ثامناً: خطوات السير في الدراسة ٥

الفصل الثاني: المنظمات الدولية والإقليمية ٧

تمهيد: ٧

المبحث الأول: تعريف المنظمات الدولية والإقليمية و نشأتها ٩

المطلب الأول: تعريفات ومفاهيم ٩

المطلب الثاني: العناصر الأساسية للمنظمة الدولية ١٥

المبحث الثاني: أنواع المنظمات الدولية والإقليمية ودورها ١٧
المطلب الأول: أنواع المنظمات الدولية وتصنيفها..... ١٧
المطلب الثاني: المنظمات الدولية فوق الوطنية..... ٢٩
المطلب الثالث: المنظمات المدنية ودورها في حماية المتضررين من
النزاعات..... ٣١
المبحث الثالث: الطرق الدبلوماسية القانونية لوقف الأزمات أو التخفيف
منها..... ٣٧

الفصل الثالث: الدول العربية وتجربتها مع المنظمات خلال ثورات الربيع العربي..... ٥١
تمهيد: ٥١
المبحث الأول: الدول العربية قبل ثورات الربيع العربي ٥٢
المطلب الثاني: اسباب ثورات الربيع العربي ٥٣
المبحث الثاني: الأوضاع الأمنية بعد ثورات الربيع العربي..... ٥٦

الفصل الرابع: الأزمات في الدول العربية ودور المنظمات الدولية و الإقليمية في حلها..... ٦٣
المبحث الأول: المنظمات الدولية والإقليمية والازمة الليبية ٦٣
المطلب الأول: دول الخليج العربي والثورات ٦٤
المطلب الثاني: الجامعة العربية و الثورات ٦٧
المطلب الثالث: دور الجامعة العربية في ظل الثورات ٧٠
المطلب الرابع: تحديات جامعة الدول العربية بعد الثورات ٧٣
المطلب الخامس: قرارات مجلس الأمن وتدخل حلف الناتو ٧٥

الفصل الخامس: الخاتمة **٨٠**

قائمة المراجع والمصادر **٨١**

الفصل الأول
مقدمة وهيكل البحث

اولاً: المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين القائل في جوامع كلمه بعثت لأتمم مكارم الأخلاق، وسلم عليه وعلى آله وصحبه تسليما. أما بعد .، إنّه من الواجب أنْ يكون في البحث شيء من التميز، وتبقى هناك طريقة لمناقشة الحدث بشكل أكثر عمقاً وشمولية، ونظراً لما يجري في الساحة العربية الإقليمية والمحلية، من أحداث فقد عمت منطقة الشرق الأوسط خاصة بعض الدول العربية موجه عارمة من التبدل السياسي منذ اندلا ع ثورات وحركات احتجاج على نظم عربية خلال الأعوام الثلاثة الماضية بداية من الثورة التونسية ووصولا للإحتجاجات العراقية على النظام الحاكم، وبين موجات التبدل والتغير هذه ما اتخذ الشكل السلمي بعيدا عن مدى التغيير واتجاهه، ومنها من اتخذ أشكال أخرى ابتعدت عن السلمية وامتدت من نطاق الصراع المحدود وصولا إلى الحرب الأهلية الشاملة، وكل هذه الأحداث وتوابعها طرحت العديد من التساؤلات حول دور المنظمات الدولية والإقليمية التي حملت على عاتقها مسئولية حفظ الأمن والسلام الدوليين ومنع الصراعات؟، ودورها في حل الأزمات؟، ويزداد الأمر صعوبة إذا ما طرحنا السؤال بصيغة أخرى لمعرفة ما الذي فعلته هذه المنظمات لحماية الدول من التمزق وحماية وضمان سلامة مواطنيها أو بمعنى آخر هل استطاعت هذه المنظمات خاصة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الموجودة في الشرق الأوسط أن تؤدي وظيفتها التي قامت من أجلها في واحدة من أكبر الأزمات التي تواجهه هذه المنطقة الهامة من العالم؟.

وبنظرة أكثر تركيزاً نجد أن المنظمات الدولية، وبشكل أكثر تخصيصاً المنظمات الدولية الحكومية، قد لعبت الدور الأبرز على الساحة الدولية والإقليمية باعتبارها المؤسسات العاملة من أجل حل النزاعات والصراعات، وتُعتبر قضية حل المشكلات والصراعات الدولية أحد أهم الأسباب التي تنشأ المنظمات الدولية والإقليمية من أجلها، فنجد مثلاً أن الأمم المتحدة، وهى

أهم منظمة عالمية، قد قامت في الأساس بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من أجل ترسيخ السلام ووأد النزاعات والحروب وكذا كان الأمر بالنسبة لعصبة الأمم التي أُنشِئت بعد الحرب العالمية الأولى وقامت الأمم المتحدة على أنقاضها[1]، ويتعدى الموقف الحالي في الشرق الأوسط مجرد أزمات أو صراعات عرقية أو صراعات تؤثر على أطراف إقليمية أخرى، ولكنه يمتد لقضية تتصل بالأمن والسلام العالميين في ظل وجود تهديدات حقيقية بانهيار دول بأكملها أو سيطرة جماعات لا تعترف بالحدود بين الدول على مناطق عدة في الشرق الأوسط.

وقد تدخلت بعض المنظمات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من أجل إيجاد حلول لتلك الأزمات نظراً لما تمثله من خطر جد عظيم على النظامين العالمي والإقليمي، إلّا أن تلك الجهود، وإن كانت قد أفضى بعضها إلى تحركات اعتقد البعض أن لها القدرة على إيجاد تسويات لتلك الأزمات، إلا أنها لم تؤدِ إلى النتائج المأمولة في إحلال الأمن والسلام في المنطقة، بل ويمكن القول بأن تلك الأزمات قد اتسعت بمرور الوقت وانتشرت وأثّرت مناطق أخرى كما حدث في سوريا والعراق بعد سيطرة مسلحين على أجزاء كبيرة من شمال وغرب البلاد.

ولم تسر سياسات وقرارات المنظمات الدولية والإقليمية على نسق واحد في خلال عملها على إيجاد سبيل لتحقيق التسويات في المنطقة، ولكن تباينت تلك السياسات والقرارات من حالة إلى أخرى، بل و في نفس الحالة من فترة زمنية إلى أخرى، فبينما أعطت جامعة الدول العربية مثلا الغطاء لفرض حظر جوى على ليبيا تمهيداً لمساعدة الثوار، و بينما أعطى مجلس الأمن الموافقة على فرض منطقة حظر جوى فوق ليبيا، فإن الفيتو الروسي الصيني لم يدع مجالاً لتجد مثل تلك السياسات ويمكن دراسة دور المنظمات الدولية والإقليمية في أزمات منطقة الشرق الأوسط ومدى فعالية تلك القرارات والتوصيات من خلال دراسة ما اتخذته تلك المنظمات تجاه الأزمات التي عصفت بالشرق الأوسط منذ بدء الربيع العربي في أواخر ٢٠١٠.

[1] راجع في هذا المعني، د. حازم عتلم، **المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة**، (دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨)، ٥٠-٧.

ثانياً: مشكلة الدراسة

لم يخفى على الجميع ما حدث في بعض الدول العربية من ثورات بما سُميت بثورات الربيع العربي والتي بدأت شرارتها من تونس مرورا بمصر وسوريا وليبيا واليمن والقليل من المظاهرات في البحرين والعراق. الا ان بعض الدول كتونس ومصر واليمن لم تذهب الى حرب أهلية بسبب الثورات بخلاف سوريا وليبيا اللاتي لا تزالان تعانيان من آثار الثورة الى حتى اللحظة من انقسامات وحروب أهلية. كان هناك دور للمنظمات الدولية وحتى العربية في كل الدول التي حدثت فيها الثورات منها ما كان إيجابيا ومنها ما كان سلبيا زاد من وتيرة الصراعات وانهيار الوضع بالكامل كما حدث في ليبيا من تدخل الناتو بضوء اخضر ممي من منظمات عالمية وإقليمية. لذا من الواضح ان مشكلة البحث تتضح في عدم مقدرة هذه المنظمات في تحقيق السلم والامن الدوليين وقصورها على اداء واجباتها حيال ذلك ونرى ذلك جليا في دول الربيع العربي بل وزد على ذلك انه اتضح للجميع انها اصبحت جزء من المشكلة بدلا من ان تكون هي صاحبة الحل ففي الوقت الذي توقع فيه الجميع ان تلعب دور فعال في تحقيق السلم والامن نرى انها تلعب دور كبير في الفرقة والانشقاق ويشكل خطورة ومشكلة. وفي هذه الدراسة سيتم التركيز على بحث دور المنظمات العالمية والإقليمية في استقرار بلدان الربيع العربي وفي ليبيا على وجه الخصوص.

ثالثاً: أسئلة الدراسة

تحولت الأزمات والصراعات في منطقة الشرق الأوسط بعد الربيع العربي إلى صراعات استُخدِمت فيها الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين واضطُر أولئك المدنيون للدفاع عن أنفسهم فتحولت تلك الصراعات إلى ما يُشبه الحروب الأهلية وكان لابد من تدخل منظمات دولية وإقليمية لمحاولة حل تلك الأزمات بعد فشل الجهود الداخلية والمحاولات الفردية من بعض البلدان الفاعلة في المنطقة، ولكن هل كان دور تلك المنظمات فاعلاً ومؤثراً في حل تلك الأزمات؟

بناءً على ما سبق ذكره فأننا في هذا البحث البسيط نحاول تناول بعض الاسئلة تتبلور أسئلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات الرئيسة التالية:

- من المتسبب في عدم حل هذه الأزمة ؟

- ماهي الحلول المقترحة لحل هذه الازمة ؟
- ماذا كان دور هذه المنظمات في الأزمات في ليبيا ؟
- هل ساهمت المنظمات الدولية والإقليمية في حل الأزمة في ليبيا؟
- ما اثار تداعيات الأزمة على الجوار الإقليمي والمجتمع الدولي بنسبة لثورات الربيع العربي ؟
- ماهي الاسباب التي ادت إلى تدخل الولايات المتحدة في ازمة ليبيا؟

رابعاً: اهداف البحث

الهدف العام لهذا البحث هو في دراسة دور المنظمات الإقليمية والعالمية في حلحلة القضايا خلال ثورات الربيع العربي وهل هناك قصور في أدائها تجاه هذه القضايا التي من شأنها تحفظ الأمن والإستقرار لبلدان الربيع العربي وعلى وجه الخصوص ليبيا. وهناك أهداف خاصة تتعلق بهذه الدراسة وهي كالتالي:

١- دراسة وشرح دور المنظمات الدولية.
٢- توضيح ما قدمته هذه المنظمات في السابق.
٣- توضيح مدى فعالية المنظمات الدولية و الإقليمية في حل أزمات الشرق الأوسط.
٤- تسليط الضوء على دور المنظمات الدولية الإقليمية في دول الربيع العربي.
٥- التوضيح والربط بني ثورات الربيع العريب و المنظمات الدولية و الإقليمية.
٦- وضع مقرتحات وحلول توصيات للعمل فيها بشكل عام.

خامساً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في المادة العلمية الذي سيخرج بها بناء على الواقع الملموس والمعاش في دول الربيع العربي على سبيل المثال ليبيا. ومخرجات هذا البحث سيناقش القصور في جانب المنظمات الإقليمية والعالمية تجاه الامن والاستقرار والسلام في ليبيا على وجه الخصوص وفي العالم عموما. وستساهم هذه الدراسة على خلق مرجعية للمنظمات العالمية لمراجعة جانب القصور والإستفادة منها وتفاديها في المستقبل. كما هي مرجع جيد للدول التي ما زالت

بعيدة عن المشاكل وعدم الاستقرار بحيث تبني خطط ورؤى للدولة لمعالجة أي خطأ قبل ان يكون هناك تدخل من منظمات دولية من شأنه ان يزيد الأمور تعقيدا.

وتتجلى أهمية الدراسة لما رأيناه من انحراف وقصور في دور المنظمات الدولية و الإقليمية في تحقيق السلم والأمن في الدول العربية في فترة الربيع العربي و خاصة في ليبيا وتوتر الوضع الامني بعد تدخل هذه المنظمات في الشأن الليبي و العربي وعدم مصداقية هذه المنظمات في تحقيق السلم والأمن في العالم الإسلامي عامة والعالم العربي خاصة واتساع هوة الانشقاق والتفتيت في هذه الدول حيث انها انحرفت انحراف كلي عن دورها الحقيقي ومن الواضح ان دورها يتجلى في تحقيق اهداف الدول الفاعلة المؤثرة في العالم والعمل في الحفاظ على مصالحها.

سادساً: منهجية الدراسة

نظراً لطبيعة البحث سوف نعتمد في هذا البحث على المناهج التالية:

- المنهج الإستقرائي
- المنهج الإسترادادي (التاريخي)
- المنهج الإستدلالي

منهج الدراسة يعتبر منهج وصفي لكل بحث او حدود معينة لبحثه ويعمل في نطاقها ولكون هذا البحث يعني بالمنظمات الدولية فسنتطرق لدور بعض المنظمات الدولية والإقليمية في حل الازمة الليبية وبعض الدولي العربية ومقارنة هذه الدول قبل ثورات الربيع العربي وبعدها وما اثار التدخل الاقليمي الدولي والمنظمات الدولية وماذا قدمت لدول العربية و يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقاً لتحليل نصوص والقوانين سواء في جانبها الموضوعي أو الإجرائي.

ثامناً: خطوات السير في الدراسة

تتخذ الجريمة أشكالاً متعددة، وتتداخل هذه الأشكال بشكل مخيف، لذلك فإن التطرق إلى جميع أشكال الجريمة يحتاج إلى كتاب كبير وربما إلى مجلدات، لذلك سأحاول التطرق ما يلي في خطوات السير في الدراسة:

الفصل الأول: الفصل التمهيدي ويشمل كل ما ذكر اعلاه

الفصل الثاني: ماهي المنظمات الدولية والإقليمية

الفصل الثالث: الدول العربية وتجربتها مع المنظمات الدولية والإقليمية

الفصل الرابع: الأزمات في الدول العربية ودور المنظمات الدولية والإقليمية في حلها.

الفصل الثاني
المنظمات الدولية والإقليمية

تمهيد:

عرف العالم عبر مختلف الأزمنة منازعات وتطاحنات عانت منها البشرية وعاشت بسببها فترات عصيبة تفجرت فيها همجية الطغاة، لتفتك وبكل وحشية بالإنسان، وتعصف بما يتوق له الكل من استتباب الأمن والسلم وإشاعة التوادد والتعاون لإسعاد الخلق. ورغم ما أعقب ذلك من صحوة ودعوة إلى استبعاد العنف والتركيز على الحكمة لحل كل النزاعات، وما شهده من مبادرات اتخذت أشكال مختلفة عبر الأزمنة من نداءات وتصريحات وتوافقات وتنظيمات، فإننا لازلنا نعاين الفترة تلو الأخرى نشوب حروب ونزاعات ودخول أطرافها في قتال غير مبالين بما تم الإتفاق عليه متناسيين التزامهم.

ولعل أهم ما التحم حوله المنتظم الدولي في اتجاه الحد من ويلات النزاعات المسلحة هو قواعد القانون الدولي الإنساني التي تهدف إلى حماية الأشخاص المتضررين مما ينجم عن تلك النزاعات من آلام وأضرار، كما يهدف لحماية الممتلكات التي ليس لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية. ولقد دأب الفقه التقليدي على تسمية هذا القسم من القانون الدولي بقانون الحرب، ومن ثم قانون النزاعات المسلحة قبل أن يطلق عليه مصطلح القانون الدولي الإنساني. ويتكون هذا القانون من معاهدات لاهاي (١٨٩٩ و ١٩٠٧) التي تهدف إلى وضع قيود على سير العمليات العسكرية وسلوك المتحاربين، ومعاهدات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ والبرتوكولان الإضافيان لعام ١٩٧٩، والتي جاءت لحماية ضحايا النزاعات المسلحة من جرحى ومرضى وحماية الممتلكات والأعيان المدنية، حيث شكلت هذه الاتفاقيات منظومة قانونية مترابطة العناصر، غاياتها الحد من آثار الحروب وإقرار شكل من أشكال التوازن بين "الضرورات الحربية " و"الاعتبارات الإنسانية"، بإضافة للأعراف الدولية المتمثلة في السلوك المتكرر للدول أثناء الحرب والاحتلال العسكري، والتي احتوت قواعد لاهاي ومعاهدات جنيف على كثير منها.

فالقانون الدولي الإنساني قانون قائم بذاته، من حيث تحصينه بآلية وضمانات تنفيذ متكاملة تشمل الوقائي والزجري على حد السواء، ولو طبقت قواعده بحزم وحسن نية لأغنت عن الكثير من الجدل، ومن الحلول التي حاول البعض استنباطها علها تجدي نفعًا أمام الانتهاكات الصارخة للقواعد الإنسانية في النزاعات المسلحة. فاتساع الهوة بين أحكام هذا القانون وواقع النزاعات المعاصرة وتطبيقه والذي يواجه صعوبات في تنفيذ أحكامه لأسباب عديدة، قد تحكمها مصالح أطراف النزاع أو التقصير دوليًا في متابعة ومعاقبة مرتكبي الجرائم، لذلك فإن تطبيق يوجب اتخاذ إجراءات وسبل في فترتي السلم والحرب، ولا يتعلق الأمر بالتقيد بأحكامه أثناء وطيس المعارك فحسب، بل يجب الاستعداد لذلك زمن السلم.

إذن فالإشكالية الرئيسية للقانون الدولي الإنساني لا تكمن في غياب أو ضعف قواعده بقدر ما تكمن في ضعف آليات وضمانات تطبيق هذه القواعد بصورة تفضي إلى تحقيق مراميها الإنسانية السامية المتمثلة في حماية الانسان وصيانة كرامته. وهذا ما جعل واضعي اتفاقيات جنيف يفكرون باتجاه دعم تنفيذ القواعد الإنسانية، حيث تقع المسؤولية الأولي لتطبيق هذه الاتفاقيات على عاتق الدول الأطراف في مواثيق القانون الدولي الإنساني عمومًا وعلى الأطراف المتنازعة خصوصًا، كما أن هناك قنوات أخرى من واجبها المساهمة في احترام هذا القانون والمتمثلة في نظام الدولة الحامية، واللجنة الدويلة للصليب الأحمر، والآلية الجنائية المعهود بها للمحكمة الجنائية الدولية التي أنشأت من قبل مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضين المنعقد بالعاصمة الإيطالية روما، و المؤرخ في ١٧ تموز/يوليو ١٩٩٨، والتي أضحت مختصة بالمحاكمة عن الجرائم الدولية المنصوص عليها في نظامها الأساسي، و جميعها تشكل انتهاكات صارخة لقواعد القانون الدولي الإنساني، هذا بالإضافة إلى بعض الآليات الأخرى و المتمثلة في إجراءات التحقيق واللجنة الدولية لتقصي الحقائق والعاملون المؤهلون والمستشارون القانونيون في القوات المسلحة. أما فيما يخص ضمانات تطبيق هذا القانون فتتمثل في القوة الإلزامية لقواعد القانون الدولي الإنساني وكذا المبادئ المقررة لضمان احترام القانون الدولي الإنساني.

قد لايوجد تعارض بين وجود المنظمات الدولية الإقليمية والمنظمات الدولية العالمية. وقد شعجت الأمم المتحدة – المنظمة الدولية العالمية الأهم في عالمنا المعاصر– على إنشاء المنظمات الإقليمية وحثت أعضاء الأمم المتحدة أنفسهم على تسوية منازعاتهم من خلال هذه المنظمات.

كما نسعى في هذا الفصل إلى دراسة الإطار العام للمنظمات الدولية الإقليمية من خلال بحث وتحليل بعض المصطلحات والمفاهيم للمنظمات الدولية الإقليمية وأنواعها، إضافة لمكانتها في إطار مواثيق المنظمات العالمية، ومدى تمتعها بالشخصية القانونية الدولية.

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية المنظمة الدولية الإقليمية تعريف المنظمات ونشأتها،

المبحث الثاني: أنواع المنظمات الدولية والإقليمية ودورها في حل النزاعات،

المبحث الثالث: الطرق القانونية الدبلوماسية لوقف الأزمات

المبحث الأول: تعريف المنظمات الدولية والإقليمية و نشأتها

المطلب الأول: تعريفات ومفاهيم

برزت عدة تعريفات لمفهوم الإقليمية ارتبطت بتعدد المعايير المحددة له، فهناك اتجاه يربط الإقليمية بالمنظمة الإقليمية، أي انه لا يفرق بينهما، حيث يرى أصحاب هذا الإتجاه انهما مرادفان لنفس الشيء، ويستند في ذلك إلى تعريف خاص للإقليمية مفاده أنه بجوار المنظمات الدولية العالمية يمكن إنشاء منظمات دولية إقليمية تضم في عضويتها الدول التي ترتبط فيما بينها بروابط تاريخية وجغرافية وحضارية اكثر من غيرها وتهدف إلى العمل على حل ما قد ينشا بينها من منازعات بالطرق السلمية وبالتالي تدعيم الأمن والسلم الدوليين على حد سواء واتساقا مع الربط السابق بين الإقليمية والمنظمات الإقليمية يبرز اتجاه ثان ينطلق في تعريفه للمنظمات الإقليمية من كونها ترمز إلى الحركات السياسية والاجتماعية التي تسعى إلى اثارة الشعور بالشخصية المحلية او المطالبة بالحكم الذاتي او الانفصال عن الكيان الأكبر ويعود السبب في ذلك إلى عوامل مختلفة منها ما هو ثقافي أو اقتصادي أو سياسي.

هل يوجد تعريف جامع للمنظمات الدولية؟

يري الدكتور محمد طلعت الغنيمي إن التعريفات التي قال بها الفقه الدولي في شان تعريف المنظمة الدولية ليست تعريفات جامعة مانعة. والدليل على ذلك إن هناك تنظيمات في الحياة الدولية، تتوفر لها العناصر الأربعة التي سبق الإشارة إليها، ولا يطلق عليها وصف منظمة دولية، كما في

حالة الجهاز المركزي للدولة الاتحادية، وهو جهاز دائم وله ذاتية منفصلة، ولكنه لا يسمى بمنظمة دولية، كذلك اتفاقية شمال الاطلسي التي خلقت حلف الأطلنطي (الناتو) لا تسمي بمنظمة دولية ويستطرد سيادته قائلا بان المعيار المميز للمنظمة الدولية يتمثل في فكرة المؤتمر الدولي، فالمنظمة الدولية لا تعدو إن تكون مؤتمر دوليا في صورته الحديثة التي تتلاءم وحاجات الجماعة الدولية .

ولقد ثار الخلاف حول الأساس الذي تقوم عليه الإقليمية، فقد ذهب البعض إلى أنها تقوم على أساس التجاور الجغرافي، حيث فإن الإتفاقيات الإقليمية هي تلك التي تعقد بين دول متجاورة في إقليم معين. وذهب آخرون إلى أنها تقوم على أساس المصالح المشتركة، فتكون جغرافيا الإتفاقيات الإقليمية وبالتالي فكل اتفاق يعقد بين دول ينتمي إلى إقليم معين، سواء كان يشمل كل أو بعض الدول الموجودة في هذا الإقليم، متي كانت تجمعها بالإضافة إلى هذا الجوار الإقليمي مصالح مشتركة. حتي وضع ميثاق الأمم المتحدة .وهو الخلاف الذي ظل قائما وقد رفضت لجنة صياغة ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسسكو في مايو ١٩٤٥ المقترح المصري بشأن الترتيبات الإقليمية والأساس الذي تقوم عليه، كما سعي إلى حصرها في التجاور الجغرافي والمصالح وروابط التضامن المشترك، على أساس أنه من الجائز اشتمل عناصر جميع الحالة التي يمكن أن تفترض الإتفاقيات الإقليمية مستقبلا. وكما يبدو من الأعمال التحضيرية للميثاق فأن الغرض من هذه الصفة التي ألحقت بهذه المنظمات – أي صفة الإقليمية –كان هو استبعاد المنظمات الأخرى التي تقوم على أساس غير جغرافي، أيديولوجي أو ديني أو عرقي أو غيره، وخاصة استبعاد الحلف العسكري، وكان الحل الذي انتهت إليه المناقشات موفقاً، بين من يري منع قيام التنظيمات الإقليمية ومن يري ضرورة وجودها، فأبقي على هذه التنظيمات بشرط أن تقوم على أساس جغرافي فقط، وأن تحترم مبادئ الأمم المتحدة وتساعدها على تحقيق أهدافها. وهكذا فقد أخذ الميثاق بالمفهوم الواسع للإقليمية الذي يتعدى فيه معني الإقليم مجرد منطقة جغرافية معينة، بحيث يكون أساس التنظيمات الإقليمية هو المصالح والهداف المشتركة، ومن ثم تدخل في إطار هذه التنظيمات المواثيق التي تعقد بين مجموعة من الدول تجمعها مصلحة مشتركة أو هدف مشترك، وليس بالضرورة منطقة جغرافية واحدة، على أن تكون تلك المواثيق متصلة بحفظ السلم والأمن الدوليين.

وقد جاء مفهوم المنظمة الدولية الإقليمية : يختلف الفقه في تعريفه للمنظمات الإقليمية، و لذلك المعايير التي يبني عليها كل تعدد تبعا فريق فيه تعريفه لهذه المنظمات. فينظر البعض إليها بمنظور جغرافي بحت، فيتطلب قيام رابطة جغرافية بين الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية سواء أكان ذلك بمقتضي رابطة الجوار الجغرافي، أو النطاق المكاني ولو لم تقم رابطة الجوار المباشر. ويعتد الأخرون باعتبارات غير جغرافية، سياسية، أو حضارية، أو عرقية، أو اقتصادية، أو بخليط منها، أو من بعضها .والحق أن تحليل المحاولات المختلفة لتعريف المنظمات الإقليمية توضح لنا أن كل تعريف منها إنما يستهدف وضع معيار يضم بين جنباته العدد الأكبر من هذه المنظمات، يغفل بحال من الأحوال، في محاولته هذه، وجود استثناءات ترد على معياره المقترح هذا. فإذا كان معيار التجاور الجغرافي يصدق في حالات كثيرة، كالاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية، وغيرها، فإنه لا يمكن الأخذ به في حالات أخري، كمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) أو منظمة التعاون السالمي. ومن ثم فإنه يتعين لقيام المنظمة الإقليمية أن يتوافر عنصران متلازمان، يسبق أحدهما الآخر ويبرره. ويتمثل العنصر الأول من هذين العنصرين في وجود رابطة معينة من روابط التضامن، الجغرافية، أو الحضارية، أو الاقتصادية، أو السياسية، أو الأمنية.....الخ، بين عدد معين من الدول. ورابطة التضامن هذه هي من التحديد بحيث تؤدي لدي توافرها والتعلق بها إلى إنشاء منظمة إقليمية، فإذا لم تكن هذه الرابطة ذات مدي قاصر على عدد معين من الدول وتجاوزته إلى كل الدول، فإنه لا يتسنى حينئذ تأسيس منظمة إقليمية. فالمنظمة الإقليمية – وهذا هو العنصر الآخر – هي دائما ذات عضوية محدودة بالضرورة.

وإن شئت فلنقل إن اصطلاح المنظمة الدولية الإقليمية إنما يتكون من شقين هما المنظمة الدولية والإقليمية. حيث ان الشق الأول، في الفقه وهو المنظمة الدولية، فإنه لا يثير خالفا الدولي على اعتبار أن المنظمة الدولية يقصد بها هيئة دائمة لها شخصيتها المستقلة أما بالنسبة للشق الثاني من الاصطلاح وهو صفة الإقليمية فيقصد به أن المنظمة الدولية الإقليمية والمرتبطة ببعضها في منطقة معينة تكون مفتوحة أمام مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا برابطة ما من التضامن والمصالح والأهداف المشتركة مما يجعلها تفكر في الدفاع عن مصيرها المشترك وتنمية علاقاتها والحفاظ على السلم والأمن في منطقتها .وعلي ذلك يمكن تعريف المنظمة الدولية الإقليمية بأنها " هيئة دائمة اتفقت على انشائها بصورة معينة من التضامن المؤسس المرتبطة معا بمجموعة من

الدول المتجاورة جغرافيا الجوار والتقارب التاريخي وترابط المصالح والأهداف، وذلك بهدف تنمية علاقاتها المختلفة والحفاظ على السلم والأمن في منطقتها وفقاً لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة[١].

وهكذا فلا شك في أن المنظمة الإقليمية هي في المقام الأول منظمة دولية بكل ما يحمله هذا المصطلح من معني، ومن ثم فإنه ينبغي أن تتوافر فيها العناصر اللازمة لقيام المنظمة الدولية في مفهومها العام، وهي تلك التي حددها الفقه الدولي في ثالثة عناصر هي :الطابع الدولي، وعنصر الدوام والاستمرار، وعنصر الإرادة الذاتية، عن الإقليمية والتي هي العنصر المميز للمنظمات الإقليمية عن المنظمات العالمية.

ونعرض تباعاً العناصر الأربعة:

١. **الطابع الدولي** : حيث تقتصر العضوية في المنظمات الدولية، عالمية كانت أو إقليمية، على الدول كاملة السيادة، وتقوم كل دولة من الدول الأعضاء في المنظمة من خلال حكومتها باختيار ممثليها في هذه المنظمة .والحق أن هذا العنصر هو العامل المميز بين ما يعرف بالمنظمات الدولية الحكومية بالمنظمات**Organizations International Governmental**، والمنظمات الدولية غير الحكومية **International Governmental-Non Organizations** التي ينشئها أشخاص هيئات خاصة أو التي لا تنشئها الدول أو حتى من دولة واحدة متى امتد نشاطها خارج حدود الدولة الواحدة، وهذه المنظمات تسعى لتدعيم سبل التعاون بين هذه الهيئات في المجالات الاجتماعية والعلمية والثقافية والدينية والصحية وغيرها من المجالات التي تتطلب زيادة أواصر التعاون والتقارب بين شعوب الدول الـ ١٨ المعنية، ومن أمثلتها الصليب الأحمر الدولي ومنظمة العفو الدولية والاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة أطباء بلا حدود وغيرها الكثير.

ومن هنا كانت التفرقة التي أشار إليها القرار الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في ٧ فبراير ١٩٥٠ حين قرر أن " المنظمة الدولية التي لا تنشأ بموجب اتفاق بين الحكومات تعد منظمة دولية غير حكومية.[٢]

---

[١] EL MISSI, J. A. L. A. L. "دور المنظمات الدولية الإقليمية في تسوية المنازعات الدولية." (٢٠١٦).

[٢] الفتلاوي سهيل حسين. "مبادئ المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية." (٢٠١٧).

٢. **عنصر الدوام والاستمرار**: ويعني هذا العنصر ضرورة تمتع اسلوب عمل المنظمة، كوحدة قانونية، بصفة الدوام ن كان هذا لا يستلزم بالضرورة الوجود المادي الدائم لجميع أجهزة المنظمة وانما والاستمرار. ذلك أن الغرض من إنشاء المنظمات الدولية هو تحقيق بعض المصالح المشتركة ذات الطبيعة المستمرة، ولكن أيضا هذه المنظمات على نحو ما سنري.

٣. **عنصر الإرادة الذاتية**: ويعد هذا العنصر من أهم العناصر التي تقوم عليها المنظمة الدولية، حيث يكون للمنظمة إرادة ذاتية مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء المشتركة فيها. ووجود هذه الإرادة للمنظمة ينبع من الاعتراف لها بمباشرة بعض الاختصاصات التي تظهر فيها إرادتها الذاتية والتي قد تكون متعارضة مع الإرادة الذاتية لكثير من الدول الأعضاء كما تبين من خلال نمط التصويت المعارض لمشروع القرار المطروح للتصويت .وعنصر الإرادة الذاتية بهذا المعني هو من العناصر التي تميز المنظمة الدولية عن المؤتمر الدولي، فالأخير لا يتمتع بإرادة ذاتية مستقلة عن إرادات الدول المشتركة فيه، حيث أن ما يسفر عنه المؤتمر من قرارت وتوصيات لا يلزم الدول التي وافقت عليها دون تلك التي اعترضت[٣].

٤. **عنصر الإقليمية :** إن المنظمة الدولية في هذه الحالة تقترن بها صفة مميزة لها، وهي صفة الإقليمية Regionalism وكان مصطلح الإقليمية هذا قد ورد في نص المادة ٢١ وفي الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة دون أن نري فيهما تحديداً دقيقاً، وقد انقسم الفقه في شأنه بين مؤيد لفكرة الإقليمية ومعارض لها يتبني من بين المؤيدين له. وكان منطق الرافضين لفكرة الإقليمية أنها تتعارض مع فكرة التنظيم الدولي العالمي، وتعوق نظر الأخير عن أداء دوره وتحقيق أهدافه، لما تقوم عليه من تشجيع للعمل الإقليمية والذي هو بطبيعته عمل محدود وجزئي وليس عالمياً[٤]. أما المؤيدون لفكرة قيام المنظمات الإقليمية والذين مع التنظيم الدولي لم يرو فيها تعارضا العالمي، بل دعما فقد انقسموا في اتجاهين، ذهب أولهما إلى توسيع معني الإقليمية وعدم له، وضع تحديد جامد لها بحيث يتسنى إدراج كافة أنواع التجمعات الإقليمية، سواء أكانت تقوم على أسس حضارية أم جغرافية أم عسكرية أم مذهبية...الخ، في إطار هذا المفهوم. وذهب الآخر، وهو الغالب في الفقه، إلى ضرورة تقييد مفهوم المنظمة الإقليمية وتحديده بشكل دقيق على نحو يكفل

---

[٣] د. مفيد شهاب، **المنظمات الدولية**، (دار النهضة العربية، القاهرة، ط١٠ ١٩٩٠)، ص ٢٧

[٤] الفتلاوي سهيل حسين. "مبادئ المنظمات الدولية العالمية و الإقليمية." (٢٠١٧).